● أخبار قصيرة

اسلام آباد ترد على التصريحات الأميركية حول الإنتخابات البرلمانية

صرحت ممتاز زهرا بلوش المتحدثة باسم وزارة الخارجية الباكستانية، رداً على تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الانتخابات الباكستانية، إنه لا يستطيع أحد أن يملي على إسلام آباد التي تتمتع بسيادة مستقلة. وكان ماثيو ميلر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية قد قال سابقاً إنه يجب التحقيق بشكل كامل وشفاف وفقاً للقوانين والإجراءات الباكستانية في أي ادعاءات بالتدخل أو التزوير في الانتخابات الباكستانية.
وأكد المتحدث باسم الخارجية الباكستانية للصحفيين أن حكومة إسلام آباد لن تستسلم للإملاءات الخارجية. كما رفضت كل من لجنة الانتخابات والحكومة الباكستانية أي اتهامات بالتزوير في الانتخابات، ودعت المرشحين والأحزاب السياسية إلى متابعة شكاواهم من خلال الإجراءات القانونية.

المانيا.. نية لتجهيز النظام الصحي لحالات الصراع العسكري

مع تصاعد الحرب في أوكرانيا أعلن كارل لوترباخ وزير الصحة الألماني أنه يريد تجهيز نظام الرعاية الصحية الألماني لحالات الصراع العسكري المحتملة. وقال لوترباخ لصحيفة نوبه أوزنابروكر تسايتونغ إن على ألمانيا ليس فقط أن تستعد بشكل أفضل للأوبئة المقبلة، ولكن أيضًا أن «تستعد للكوارث الكبرى وحالات الصراع العسكري المحتملة». وأكد أنه سيعلن عن اللائحة ذات الصلة في الصيف. كما أكد وزير الصحة الألماني أنه «من الغباء أن نقول إننا لن نستعد لصراع عسكري ثم يحدث مثل هذا السيناريو». «عدم القيام بأي شيء ليس خيارًا. كما أن هناك حاجة إلى تحول في نظام الرعاية الصحية. ولا سيما أن ألمانيا يمكن أن تصبح مركزًا لرعاية الجرحى من بلدان أخرى في حال التحالف».

طالبان: تم تأمين الأمن على نطاق واسع في أفغانستان

التقى محمد عبد الكبير نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية في حكومة طالبان مع آلان ديليتروز رئيس مؤسسة جنيف كال الدولية، وألكسندر مونافو المسؤول عن العلاقات الدولية، وفهد عباسي مسؤول المؤسسة في أفغانستان. ووفقاً للبيان الصادر عن المؤسسة، قال رئيسها خلال اللقاء: «تم تأمين الأمن على نطاق واسع في أفغانستان، وتتعاون الأجهزة الأمنية والعسكرية مع بعضها البعض، والتعامل مناسب. سننقل كل هذه النقاط الإيجابية إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الخاصة». وأكد آلان ديليتروز أن المؤسسة تتعاون عن كثب مع عدد من المؤسسات والهيئات العسكرية وغير العسكرية في أفغانستان، وستوسع تعاونها مع المؤسسات ذات الصلة في البلاد.

مع التحسن الكبير الذي تشهده اقتصادياً

ماهي السياسة المتعددة الأبعاد التي تتبعها كازاخستان؟

الوفاق/ يبدو واضحاً في السنوات الأخيرة أن كازاخستان تبحث عن مسار مستقل في سياساتها بعيداً عن الإرتباطات التاريخية والإعتماد على الإتحاد السوفييتي سابقا وروسيا لاحقاً، وأنها تعمل على بناء علاقات جديدة و ايجاد خيارات متنوعة تكون فيها الأولوية للمصلحة الكازاخستانية ،سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي.

تطور في العلاقات مع الصين

بدأت كازاخستان رسميًا ببناء ثالث خط سكك حديدية لها مع الصين. ومن المتوقع أن يرفع خط السكك الحديدية ذو المسارين قدرة النقل بين كازاخستان والصين بأكثر من ثلثين، من ٢٨ مليون طن إلى ٤٨ مليون طن سنويًا. ويعد هذا الخط جزءًا من استثمار كازاخستان البالغ ١,٣٠٠ كم في خطوط السكك الحديدية. ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٧، كما أنه سيقلل من الازدحام عند نقطتي عبور الحدود القائمتين.
وهذا أمر جيد للصين، التي تستثمر مليارات الدولارات في مبادرتها الشهيرة «الحزام والطريق». تعمل كازاخستان كممركز عبور رئيسي وممر بري آمن في طريق الحرير الجديد، متجنبة أوجه الغموض المرتبطة بالممرات البحرية. ونتيجة لذلك، ارتفعت أهمية كازاخستان في التجارة العالمية باطراد، معرضة سوقها لملايين المستهلكين المحتملين. وتعد الصين حاليًا الشريك الاقتصادي والتجاري الرئيسي لكازاخستان.
وفي مقابلة حديثة مع صحيفة نورسلطان الكازاخية، قال الرئيس قاسم جومارت توكاييف: «لقد بدأنا أنا والرئيس شي جينبينغ عصرًا جديدًا من العلاقات الذهبية بين كازاخستان والصين، شراكة استمرت ٣٠ عامًا. وساعدت زيارتان إلى الصين العام الماضي على تعزيز هذه الشراكات». وأضاف أن كازاخستان يمكنها «أيضًا المساعدة على ضمان الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي في إطار آليات التعاون متعدد الأطراف». وقال بتفاؤل: «هدفنا الاستراتيجي هو مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٩".
وقد شهد حجم التجارة الثنائية بين كازاخستان والصين نموًا كبيرًا، وبلغ رقمًا قياسيًا بلغ ٣٢,٧ مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٣. وجاري بذل جهود جادة لتنويع الصادرات وزيادة الشحنات إلى الصين. بالإضافة إلى ذلك، بلغ الاستثمار الصيني المتراكم في كازاخستان منذ عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٢٤ مليار دولار، مما جعلها واحدة من أهم المساهمين في التنمية الاقتصادية لكازاخستان.
تقع كازاخستان بين الشرق والغرب ولها حدود مشتركة مع الصين. وهذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي يوفر آفاقًا واسعة لترانزيت البضائع الصينية. من الحيوي تنفيذ نظام دخول بدون تأشيرة بين كازاخستان والصين، حيث يتم إعفاء مواطني كازاخستان من التأشيرة عند زيارة الصين.
ومع ذلك، تم الإبلاغ عن تأخيرات طويلة في بعض نقاط العبور الحدودية البرية. ووفقًا لغرفة رجال الأعمال الوطنيين أتاميكن، تقضي الشاحنات العابرة لمعبر نور زولي الحدودي ما معدله أحد عشر يومًا في الانتظار. وزعمت هذه المجموعة التجارية بناءً على شكاوى السائقين أن هذه الشاحنات غالبًا ما «تخضع بدون تفسير» لفحوصات متكررة من موظفي الجمارك. ومؤخرًا، جعلت السلطات عمليات التفتيش في نور زولي على مدار ٢٤ ساعة لمعالجة هذه المشكلة. وفي خطوة إيجابية، أدانت كازاخستان دارخان ديلمانوف، المدير السابق لخدمة الحدود الكازاخية، بتهمة «إساءة استخدام السلطة»، وحكمت عليه بالسجن لمدة أربع سنوات لمشاركته في مخطط للنقل غير المشروع للبضائع من الصين إلى كازاخستان، ومع ذلك، لا ينطبق هذا على الصين وحدها.

اقتصاد متنام

وفقًا لمحللي صندوق النقد الدولي،ان الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان يتجاوز الـ ٢٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى زيادة بنسبة ١٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢ - وهي أعلى معدل نمو اسمي في آسيا الوسطى. وهناك أيضًا ديناميكية إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي يُتوقع أن يصل إلى حوالي ١٣،٠٠٠ دولار. ووفقًا لتقدير، من المتوقع أن ينمو هذا الرقم بنسبة الثلث بحلول عام ٢٠٢٨ ليصل إلى ١٦،٨٠٠ دولار.
ومع ذلك، ما زالت كازاخستان بحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لجذب المستثمرين الأجانب، بما في ذلك تنفيذ مشاريع صناعية كبرى وتقليل اللوائح المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وقال الرئيس توكاييف في مقابلته: «يجب أيضًا إيلاء اهتمام حيوي لجذب الاستثمارات، من خلال الخصخصة واسترداد الأصول». وهذا هو التركيز المحوري لرؤية توكاييف الاقتصادية لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام ٢٠٢٩. ومن المتوقع أن تقلل كازاخستان من عدد الشركات المملوكة للدولة من خلال الخصخصة. فقد اعتُبرت بقايا الاقتصاد السوفييتي المخطط منذ فترة طويلة مصرفًا اقتصاديًا وعائقًا أمام كفاءة الأعمال التجارية. ومع ذلك، تم الإعلان عن إلغائها قبل القيام بذلك.

تقليل الإعتماد على روسيا

ومن المتوقع أيضًا أن تعجل كازاخستان من عملية تقليص علاقاتها الاقتصادية مع روسيا. على الرغم من أن هذا سيحدث تدريجيًا. تتقاسم كازاخستان وروسيا ثاني أطول حدود برية مشتركة في العالم. وتُظهر الحقائق الاقتصادية أن كازاخستان ستواصل التجارة مع روسيا حتى مع الالتزام بالعقوبات ومضاعفة الجهود لمكافحة التهريب، في حين تسعى إلى الحد من اعتمادها عليها. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على توسيع ممر الطاقة عبر البحر الكاسبي - المعروف أيضًا باسم الممر الأوسط. يمر هذا الممر عبر بحر قزوين وجمهورية أذربيجان وجورجيا. في الواقع، لن تعد كازاخستان ضعيفة أمام روسيا التي تضع قيودا على صادراتها أو وارداتها. وفي الوقت نفسه، تسعى كازاخستان أيضًا إلى تنويع اقتصادها وجذب السياح.
وهناك حاجة إلى تعزيز سيادة القانون والإصلاحات السياسية ووسائل الإعلام المستقلة على المستوى السياسي. ومؤخراً، منحت هذه الدولة المفتش الحقوقي صلاحية قانونية وكلفته بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات المدنية. وينفي الرئيس توكاييف أي ادعاءات بسجن المعارضين السياسيين، مضيفًا: «الرقابة والقوانين الخاصة والمؤسسات العقابية هي العلامات الرئيسية للمضايقات السياسية. لا يوجد مثل هذا الشيء في كازاخستان الحديثة. لا توجد أوامر أو قوانين أو وثائق تنظيمية أخرى في قوانيننا التي يمكن بموجبها ملاحقة المواطنين قضائياً بسبب آرائهم السياسية».
وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت البلاد خطوات لمنع الشركات الروسية الخاضعة للعقوبات من العمل داخل أراضيها. تقول شركة التلفزيون الكازاخية TVCOM إنها أوقفت بث العديد من المحطات التي أطلقتها القناة الحكومية الروسية. وهذا جزء من جهود كازاخستان للحد من حصة وسائل الإعلام الإخبارية الأجنبية في السوق المحلية.
وقد سعى زعيم هذا البلد إلى تصميم استراتيجية طويلة الأجل للتغلب على تركة الاعتماد السوفييتي على النقل والترانزيت، ورسم سياسة خارجية مستقلة سياسيًا واقتصاديًا. تسعى السياسة الخارجية الكازاخية إلى تنويع شركائها التجاريين، وبالتالي تجنب الاعتماد المفرط على أي لاعب في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن ضخامة الاقتصاد الصيني والحاجة الماسة لهذا البلد للمواد الخام تخلق خطرًا من استبدال موسكو ببكين كهيمنة إقليمية، مما يجعل جهود كازاخستان للتحول من اقتصاد يعتمد على النفط والغاز إلى اقتصاد أكثر تنوعًا غير ناجحة.

ضعف الدور الغربي

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، إلا أن الدول الغربية لم تولِ اهتمامًا كافيًا لهذه المنطقة. ويرجع ذلك إلى مزيج من العوامل، بما في ذلك عدم وجود إطار استراتيجي مشترك لخلق الاستقرار والتنمية في وسط آسيا، والتركيز غير الكافي على توطيد العلاقات السياسية الوثيقة مع الدول الرئيسية في المنطقة، ومعارضة القوى العظمى الأخرى للنفوذ في آسيا الوسطى. ومن خلال تصريحاتهم المتكررة يبدو بأن قادة كازاخستان يدعمون زيادة دور الولايات المتحدة وأوروبا في آسيا الوسطى في المنطقة ولكن دون تقويض نهج السياسة الخارجية متعددة الأبعاد لأستانا.

تعمل كازاخستان كممركز عبور رئيسي وممر بري امن في طريق الحرير الجديد

رغم الإنتقادات الكثيرة

ماكرون مصر على فكرة نشر قوات في اوكرانيا

أثارت تصريحات ماكرون غضب المسؤولين الفرنسيين والألمان. ووعد شولتز شعبه وجيشه مؤخراً بأنه لن يرسل قوات إلى أوكرانيا

إيمانويل ماكرون، رئيس جمهورية فرنسا، طرح مؤخراً فكرة نشر قوات غربية في أوكرانيا. وقد أثار هذا البيان انتقادات واسعة النطاق. ومع ذلك، أعلن ماكرون أنه ملتزم بهذه الفكرة ودافع عن خطته في مواجهة الانتقادات.
في الاثنين الماضي، أعلن الرئيس الفرنسي خلال مؤتمر صحفي بعد لقاء قادة الدول الغربية في باريس، أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول نشر قوات برية في أوكرانيا بين الزعماء الأوروبيين، لكننا سنفعل كل ما هو ضروري لضمان عدم انتصار روسيا. ووعد بأنه لا يزال من الممكن نشر القوات في المستقبل. أثارت تصريحات ماكرون بشأن نشر قوات غربية محتملة على الأرض في أوكرانيا ضجة كبيرة على المستوى الدولي.
وعلى الرغم من الانتقادات، أعلن الرئيس الفرنسي أنه لا يزال ملتزماً بأفكاره. وقال ماكرون خلال افتتاح قرية أولمبية في باريس في مقابلة مع شبكة تلفزيونية: «كل كلمة أقولها حول هذا الموضوع مدروسة ومتأنية وحذرة». ولم يرغب في المزيد من التعليقات، مشيراً إلى أن هذا ليس المكان المناسب لـ «الآراء الجيوسياسية".
أثارت تصريحات ماكرون انتقادات ودعماً داخل الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى نشوب مناقشات كثيرة. عارض أولاف شولتس، المستشار الألماني، هذه الخطة مؤخراً، وكشف أن البريطانيين والفرنسيين موجودون في المنطقة منذ فترة طويلة.

و أثارت هذه التصريحات غضب المسؤولين الفرنسيين والألمان. ووعد شولتز شعبه وجيشه مؤخراً بأنه لن يرسل قوات إلى أوكرانيا بأي حال من الأحوال، معتبراً ذلك خطأً أحمر لا يمكن تجاوزه بالنسبة لحكومته.